

عدم الجوع بوجود الأكل لأنه جعل قوله وجوداً
 وعدم ما راجعاً لكل من الأمرين والظاهر
 أنها تميزان على البذل أي اثبات الربط بين
 امرين جهة وجوده أو عدمه وبين امر آخر
 من جهة وجوده أو عدمه والحالية أظهر من
 التمييز لولا أن يحى الحال مصدر لا يفاس
 ولحى الحال من المضارع المشرط يتوقف على
 الحال على وجوده وبعبارة المصنف يشترط ربط العدا
 بالعدم وإن لم يحتر بنفسه لأنه يحس باعتبار
 ما يضاف إليه يتجنى وجوداً وعدمها في
 بعض المواضع أن أقسام الربط تسعة قائمة
 من ضرب ثلاثة الوجود والعدم والحال في
 مثلها فكان عليه أن يزيد وجوداً أو عدماً
 أو حالاً وفيه نظر لأن الكلام في الحكم العادي
 وربط الحال بالوجود أو العدم أو الحال أو العكس
 ليس من الحكم العادي كما يعلم من شرح المقدمات
 في بيان محترز قوله بواسطة الخ فإنه قال فيه
 احترازاً من الربط بين امرين عقلاً أو شرعاً
 كالربط العقلي بين قيار العلم بحاله ويكون

ذو

ذلك المحل عالياً أو كالمربط الشرعي الذي
 بين زوال الشمس ووجوب الظهور مثلاً
 فهدان الربطان لا يسمى واحداً منهم عادي
 لعدم توقفه على تكرار أو قل ما يحصل به
 التكرار ووقوع الشيء مرتين كما قال سيب
 وأما أن لم يقع مرتين بأن لم يقع المرة واحدة
 فليس بعادي وإنما هو داخل في الحكم العقلي
 إذ ذلك من جازات الأحكام كما قاله السكتاني
 وقوله بواسطة التكرار كون التكرار مستند الحكم
 نعم من أن يكون على الحكم نفسه أو غيره من نقله
 في ذلك حكم الواحد مثلاً بأن شراب السكر يسيل
 مسكناً للصفراً تقليد الألبان في ذلك كما قاله
 في شرح المقدمات تسمية زائد في تعريف العادي
 كما تصنف في شرح المقدمات ما نضج مع صحة
 التخلف الخ وقال في شرحها بينهما بهذه الجملة
 على أن الربط الذي حصل في الحكم العادي إنما
 هو ربط اقتران ودلالة جعلية لا ربط لزوم
 عقلي ولا ربط تأثير من أحدهما في الآخر وحاصل
 ما فرده المصنف في بعض كتبه أن من اعتقد أن الأسماء

Copyrighted by King Fahd University